

Distr.: General
22 July 2022
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار)
الدورة الحادية والستون
فيينا، 12-16 كانون الأول/ديسمبر 2022

ملخص حلقة النقاش المعنونة "تبادل الخبرات فيما بين المناطق: الإصلاحات
المتعلقة بالإعسار في أمريكا اللاتينية وأوروبا ومناطق أخرى" التي عُقدت
في 15 تموز/يوليه 2022 أثناء الدورة الخامسة والخمسين للأونسيتال

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة	2
ثانياً - ملخص حلقة النقاش	2



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

- 1- تحتوي هذه المذكرة على ملخص لحلقة النقاش الافتراضية المعنونة "تبادل الخبرات فيما بين المناطق: الإصلاحات المتعلقة بالإعسار في أمريكا اللاتينية وأوروبا ومناطق أخرى" التي عُقدت بتاريخ 15 تموز/يوليه 2022، وهو اليوم الأخير من الدورة الخامسة والخمسين للأونسيترال. وقد نُظمت حلقة النقاش بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (قانون الإعسار النموذجي)، وأُبلغ بها الفريق العامل في دورته الستين (A/CN.9/1094، الفقرة 102)⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن التركيز كان منصبا على قانون الإعسار النموذجي، فقد أتاحت الحلقة المجال لتسايط الضوء على الاهتمام المتزايد في جميع أنحاء العالم ليس فقط بهذا النص ولكن أيضا بنصوص الأونسيترال الأخرى المتعلقة بالإعسار وبالعامل المتواصل الذي تضطلع به الأونسيترال في مجال قانون الإعسار والتكامل فيما بينها. وأشارت اللجنة في تلك الدورة إلى أنه سيتم إطلاع الفريق العامل على ملخص للنقاط التي أثارت في الفعالية.
- 2- ولعل الفريق العامل يود استخدام المواد الواردة في هذه المذكرة للاطلاع على الأنشطة غير التشريعية التي نفذتها أمانة الأونسيترال (الأنشطة غير التشريعية) في مجال قانون الإعسار خلال الفترة من حزيران/يونيه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022 (الفترة المشمولة بالتقرير). ولعله يود أن يلاحظ على وجه الخصوص أن دليل الأونسيترال التشريعي لقانون إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة قد نُشر بالإنكليزية كجزء خامس من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار (الدليل)⁽²⁾ وكذلك قائم بذاته باعتباره جزءا من سلسلة نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (نص إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة)⁽³⁾. ولعله يود أيضا أن يلاحظ أن "النيذة عن السوابق القضائية المستندة إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود" (2021) متاحة الآن بلغات الأمم المتحدة الست⁽⁴⁾. ولعل الفريق العامل يود أيضا أن يلاحظ أن "قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي" (المنظور القضائي) والتحديثات التي أقرتها اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين⁽⁵⁾ بناء على توصية من الفريق العامل (A/CN.9/1094، الفقرة 14) قد أُحيل للنشر ومن المتوقع نشره في عام 2023، مع إتاحة النسخة الإنكليزية في وقت سابق عن ذلك. وأخيرا، لعل الفريق العامل يود أيضا أن يلاحظ أن المذكرة الإرشادية المتعلقة باشتراط قانونين أو أكثر من قوانين الأونسيترال النموذجية بشأن الإعسار (2021) والنص الموحد لقوانين الأونسيترال النموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود والاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها وإعسار مجموعات المنشآت (2021)، التي أُبلغ الفريق العامل بها في دورته الستين (A/CN.9/1094، الفقرة 101)، متاحة الآن على صفحة شبكية مخصصة منفصلة على الموقع الشبكي للأونسيترال⁽⁶⁾.

(1) برنامج وتسجيلات حلقة النقاش متاحة على الرابط <https://uncitral.un.org/en/mlcibi25> (بلغات الأمم المتحدة الست). ونصوص هذه الكلمات متاحة على نفس الرابط باللغة التي أُلقيت بها.

(2) https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/msms_insolvency_ebook.pdf

(3) UNCITRAL Legislative Guide on Insolvency Law for Micro- and Small Enterprises

(4) https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/20-06291_a_uncitral_mlcbi_digest_ebook.pdf

(5) A/77/17 [غير متاح حتى تاريخ تقديم هذه المذكرة].

(6) <https://uncitral.un.org/ar/content> النص الموحد لقوانين الأونسيترال النموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود والاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها وإعسار مجموعات المنشآت (2021).

ثانياً - ملخص حلقة النقاش

ألف - نقاط عامة

3- تنظم أمانة الأونسيترال منذ عام 2018 حلقات نقاش حول أنشطة المساعدة التقنية لتعريف اللجنة باستخدام الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين بنصوص الأونسيترال على المستوى العالمي. وتناولت حلقات النقاش السابقة مواضيع تعافي المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، والتحول القانوني في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ودور المساعدة الإنمائية الدولية في تنفيذ إصلاحات سليمة في قانون التجارة الدولي. واحتفت حلقة النقاش المنعقدة في اليوم الأخير من الدورة الخامسة والخمسين للأونسيترال، التي ركزت على الإعسار، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار قانون الإعسار النموذجي.

4- وجمعت حلقة النقاش أطرافاً معنية ناشطة في مجال إصلاح قانون الإعسار من أجل إطلاع اللجنة على الدروس المستفادة من الأنشطة غير التشريعية التي نفذت في مجال قانون الإعسار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل الأنشطة محل النظر ما يلي: (أ) مساهمات أمانة الأونسيترال في المنهجيات والمؤشرات وأدوات تقييم إطار قوانين الإعسار الوطنية؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية لمقرري السياسات والمشرعين؛ (ج) إعداد المواد التوجيهية لمقرري السياسات والمشرعين والجهاز القضائي؛ (د) التدريب القضائي. كما تناولت حلقة النقاش أهمية توثيق الصلة بين الأنشطة التشريعية وغير التشريعية وسبل توسيع نطاق الوصول إلى المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً في أعمال الأونسيترال التشريعية وغير التشريعية.

5- وركزت الجلسة الأولى على المنهجيات والمؤشرات والأدوات المستخدمة في تقييم الاحتياجات إلى إصلاح قانون الإعسار، وبناء القدرات، والحوار عبر الحدود بشأن المسائل المتعلقة بالإعسار. وعُرضت مبادرات من القمة إلى القاعدة تحركها الجهات المانحة ومبادرات من القاعدة إلى القمة تحركها القاعدة الشعبية. وسلّط الضوء على مساهمة نصوص الأونسيترال في صياغة وإعداد تلك المنهجيات والمؤشرات والأدوات ودور التقييمات في نشر المعرفة بأعمال الأونسيترال في مجال قانون الإعسار. وأبرزت الجلسة أيضاً دور التقييمات في إطلاع أمانة الأونسيترال على تجارب استخدام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، والتغرات في إصلاح قوانين الإعسار، واحتياجات بناء القدرات في هذا المجال من القانون. وشُدّد على أن تلك المعرفة ضرورية في سعي أمانة الأونسيترال إلى وضع أنشطة مساعدة تقنية محددة الأهداف وتتسم بالفعالية والكفاءة، خاصة من خلال الربط بين البرامج ومجالات العمل ذات الصلة التابعة لأمانة الأونسيترال وشركائها، مما يعزز الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة في أمانة الأونسيترال للأنشطة غير التشريعية. وعلى وجه الخصوص، أشارت التقييمات التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى الحاجة إلى زيادة فهم ومعرفة ممارسي الإعسار في الدول المشترعة لقانون الإعسار النموذجي، وخاصة من البلدان النامية، بنصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، وأيضاً إلى الحاجة إلى حوار يشمل مختلف الأقاليم والتقاليد القانونية بشأن مسائل الإعسار المحلية والعابرة الحدود.

6- وسلطت الجلسة الثانية الضوء على أنشطة أمانة الأونسيترال الرامية إلى توسيع نطاق المعرفة بنصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يوجد فيها للأونسيترال حضور إقليمي (المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي احتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه في عام 2022). كما أتاحت الجلسة فرصة عرض المنظور القضائي من واقع الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وتلك التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني فيما يتصل بنصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، والمواد التوجيهية التي أعدتها الأونسيترال خصيصاً للقضاة. ورئي أن فعاليات التدريب والمائدة المستديرة التي عُقدت للأجهزة القضائية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير مؤاتية لبناء قدرات تلك الأجهزة، ولا سيما القضاة في البلدان النامية، على تطبيق نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار.

7- وركزت الجلسة الثالثة والأخيرة على الدروس المستفادة من تنفيذ الأنشطة الإقليمية والمتعددة اللغات، والتحديات المقبلة وسبل التغلب عليها، خاصة عن طريق تعزيز المنهجيات المتعددة اللغات والأقاليم والتقاليد القانونية في مجال تنفيذ الأنشطة غير التشريعية، بما يجسد تحسن الظروف الإقليمية والمحلية في تصميم تلك الأنشطة ويوثق الصلة بين الأنشطة التشريعية وغير التشريعية التي تضطلع بها أمانة الأونسيترال.

باء - الجلسة الأولى - تقييم احتياجات إصلاح قانون الإعسار، وبناء القدرات في مجال قانون الإعسار، والحوار عبر الحدود بشأن مسائل الإعسار

8- خلال الجلسة الأولى، عرض ممثلون عن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير منهجيات التقييم التي تستخدمها تلك المؤسسات في مجال قانون الإعسار لتقييم جملة أمور من بينها حالة قانون الإعسار في البلدان التي تعمل فيها. وشدد الممثلون على أهمية الأدلة التجريبية والإحصاءات الدقيقة، ولا سيما البيانات "الرقمية"، من أجل تقييم أنظمة الإعسار تقييماً دقيقاً. وأعقب عروضهم التوضيحية عرض توضيحي عن المشاريع التي يقودها الممارسون القانونيون والأكاديميون باعتبارها أدوات تشخيصية اعتمدت عليها أمانة الأونسيترال في الفترة المشمولة بالتقرير للإلمام بالتجارب التي صاحبت استخدام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، واحتياجات إصلاح قانون الإعسار، وبناء القدرات في هذا المجال، والحوار عبر الحدود بشأن مسائل الإعسار.

9- وأوضح أندريس فيديريكو مارتينيز، كبير أخصائيين في القطاع المالي لدى مجموعة البنك الدولي، كيفية استخدام معيار الإعسار وحقوق الدائنين (المعيار)، الذي يتألف من مبادئ البنك الدولي الخاصة بالنظم الفعالة المتعلقة بالإعسار وحماية حقوق الدائنين/المدينين (المبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين/المدينين) والدليل، كمؤشر مرجعي لتقييم إطار الإعسار المحلي (الذي يعترف به مجلس الاستقرار المالي بهذه الصفة)⁽⁷⁾. ولوحظ على وجه الخصوص أن منهجية التقييم القائمة على المعيار تشمل جميع جوانب دورة حياة الائتمان وتتضمن: (أ) توزيع الاستبيانات على السلطات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين؛ (ب) استعراض الفريق المعني بالمبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين/المدينين للبيانات المجمعة؛ (ج) إفاد بعثة ميدانية؛ (د) إصدار تقرير حول الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك (التقرير المتعلق بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك وفقاً للمبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين/المدينين)، يتضمن ملحقاً يتناول كل مبدأ على حدة مع وصف تفصيلي وتصنيف للإطار القطري للمبادئ المتعلقة بالإعسار وحماية حقوق الدائنين/المدينين، أو مذكرة فنية أقصر (المذكرة الفنية الخاصة بالمبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين/المدينين)، قد تركز على جوانب معينة أكثر محدودية من المعيار. وجرى التأكيد على أن التقرير والمذكرة الفنية يحددان مواطن الضعف ومجالات التحسين ويقدمان توصيات. وهما يستخدمان كأساس للمناقشات مع السلطات الوطنية التي كثيراً ما تؤدي إلى المساعدة التقنية. وتتخذ المساعدة التقنية شكل الدعم في تنفيذ الإصلاحات التشريعية والقضائية والتنظيمية أو برامج التدريب القضائي المتخصصة أو بناء القدرات للمهنيين العاملين في مجال أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين/المدينين. ويُعد الدليل وقانون الإعسار النموذجي بمثابة النقطة المرجعية الرئيسية في أنشطة المساعدة التقنية تلك. وسُلم أيضاً بدور الأونسيترال، بصفتها شريكاً رئيسياً لمجموعة البنك

(7) [Insolvency and Creditor Rights Standard - Financial Stability Board \(fsb.org\)](http://fsb.org)

الدولي، في تبادل المعرفة ومبادرات القيادة الفكرية في مجال أنظمة الإعسار وحقوق الدائنين/المدينين، ولا سيما التدريب القضائي⁽⁸⁾.

10- ومن العرض التوضيحي الذي قدمه السيد خوسيه غاريدو، كبير مستشارين في صندوق النقد الدولي، علمت اللجنة أن الصندوق يجري، في إطار مهامه، تقييماً لأنظمة الإعسار في البلدان الأعضاء فيه، وهو يستخدم لهذا الغرض المنهجية التي وضعت وفقاً للمعيار. وقد استمدت العديد من المعايير البالغ عددها 285 معياراً في تلك المنهجية من التوصيات الواردة في الدليل، الذي وُصف بأنه الركيزة الأساسية لتقييم أنظمة الإعسار. وإضافة إلى ذلك، صمم صندوق النقد الدولي مؤشرين للبحوث المتعلقة بأنظمة الإعسار على أساس العناصر الأساسية لمعيار الإعسار وحقوق الدائنين: (أ) يقيس المؤشر الأول مختلف جوانب النظام القانوني المتعلقة بإعسار المنشآت والأشخاص بما يحول دون الإفراط في المديونية ويعالجها؛ (ب) يقيس المؤشر الثاني، وهو "مؤشر التأهب للأزمات"، درجة تأهب النظم القانونية لمواجهة أزمة ديون الشركات. ويسعى صندوق النقد الدولي أيضاً إلى دمج البيانات التجريبية في تقييمات أنظمة الإعسار⁽⁹⁾.

11- وعرضت السيدة كاثرين بريدج زولر، كبيرة مستشارين في فريق التحول القانوني في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، أداة جديدة يستخدمها المصرف لتقييم أطر إعادة تنظيم المنشآت التجارية في البلدان والولايات القضائية التي يعمل فيها والتي صيغت مؤشراتهما على أسس منها نصوص الأونسيترال والاتحاد الأوروبي المتعلقة بالإعسار. ودُكرت النتائج التي تمخضت عنها الأداة، التي أطلقت في عام 2020 وعُرضت في شباط/فبراير 2022، ضمن تقرير تضمن موجزات تعريفية لأربعين اقتصاداً مع نبذة عامة عن نظام الإعسار في كل من هذه الاقتصادات إلى جانب 20 مرفقاً تضم معلومات مقارنة مفصلة⁽¹⁰⁾. وتتمثل الخلاصات التي تمخض عنها التقييم الأول في: (أ) الحاجة إلى زيادة الجهود الرامية لتعزيز إجراءات إعادة التنظيم المعجلة وحماية التمويل اللاحق لبدء الإجراءات والعقود الأساسية للعمليات التجارية الجارية للمدين؛ (ب) تأخر التعاون والتنسيق في مجال الإعسار عبر الحدود في الولايات القضائية المشمولة بالتقييم⁽¹¹⁾؛ (ج) حاجة أغلب الولايات القضائية المشمولة بالتقييم إلى إصلاح قانوني من شأنه وضع نظام مبسط لإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة؛ (د) الافتقار إلى محاكم متخصصة وقضاة متخصصين في القانون

(8) للاطلاع على موارد مجموعة البنك الدولي المستشهد بها، انظر: Principles for effective Insolvency and Creditor/Debtor

Regimes ('WBG Principles'):

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35506#:~:text=The%20principles%20for%20effective%20insolvency,involvement%20in%20developing%20those%20solutions>. Toolkit for corporate workouts:

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/982181642007438817/a-toolkit-for-corporate-workouts>. BEE: <https://www.worldbank.org/en/programs/business-enabling-environment/bec>

(9) للاطلاع على موارد صندوق النقد الدولي المستشهد بها، انظر: Guidance note for the use of third-party indicators in

Fund reports: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2018/pp071718guidance-note-for-the-use-of-third-party-indicators-in-fund-reports.ashx>. WP on the prevention and treatment of over-indebtedness in Asia: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2020/English/wp2020172-print-pdf.ashx>.

DP on policy options for supporting and restructuring firms hit by the Covid-19 crisis: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2022/English/POSREFEA.ashx>. WP on the use of data in assessing and designing

insolvency systems: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/02/04/The-Use-of-Data-in-Assessing-and-Designing-Insolvency-Systems-46549>.

(10) منشورة على موقع ebrd-restructuring.com.

(11) اشترعت ستة اقتصادات فقط من الدول الأعضاء في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير قانون الإعسار النموذجي، بينما أدرجت تسعة اقتصادات أخرى في قوانينها أحكاماً بشأن الإعسار عبر الحدود مماثلة للأحكام المنصوص عليها في قانون الإعسار النموذجي. ولا توجد أحكام بشأن الإعسار عبر الحدود في غالبية اقتصادات الأعضاء في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتعتمد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على لائحة الاتحاد الأوروبي 2015/848 (EU) بشأن إجراءات الإعسار، ولكن أحكام تلك اللائحة لم تطبق بالضرورة على علاقات الإعسار عبر الحدود بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

التجاري في نصف الاقتصادات المشمولة بالتقييم، غير أن وجودهم سيكون مفيدا لجميع الولايات القضائية؛ (هـ) ضرورة معالجة عدم توفر بيانات الإعسار وعدم اتساقها وكذلك عدم وجود سلطات مركزية مسؤولة عن جمع هذه البيانات في بعض الولايات القضائية. وفي ضوء نتائج التقييم الأول، تتوخى خطة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لتقييم المنشآت التجارية، لفترة السنتين القادمتين، التنسيق الوثيق مع أمانة الأونسيترال، خاصة فيما يتعلق بالإعسار عبر الحدود وجوانب إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة.

12- وردا على تلك البيانات، لوحظ أنه ينبغي مواصلة استخدام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار والتي تجسد أفضل الممارسات في معالجة مختلف مسائل الإعسار التجاري كمعيار لإصلاح قوانين الإعسار، بما في ذلك في أي أعمال لاحقة لتقرير وبيانات مجموعة البنك الدولي حول المنشآت التجارية. ولوحظ أيضا أنه لا ينبغي إغفال جوانب الإعسار عبر الحدود في أي تقييمات تُجرى في مجال قانون الإعسار. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الدليل، الذي كان جزءا من معيار الإعسار وحقوق الدائنين، يوصي بأن تشتترع الدول قانون الإعسار النموذجي (التوصية 5).

13- وقُدّم عرض عن البرنامج الذي يقوده ممارسون بشأن الإعسار وإعادة الهيكلة في مجموعة البلدان الأوروبية والأمريكية اللاتينية الثمانية⁽¹²⁾ وينظمه المعهد الأيبيري-الأمريكي لقانون الإعسار والمعهد البرازيلي للإعسار بدعم من أمانة الأونسيترال والرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس (رابطة إنسول الدولية). وقدم العرض السيد أندريه روشا، منظم ذلك البرنامج. وأوضح أن الأساس المفاهيمي للبرنامج هو تشجيع الحوار حول مسائل الإعسار بين الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني من مختلف القارات والتي تشترك في نفس التقاليد القانونية والجذور الثقافية واللغوية. وبناء على ذلك، جمع البرنامج ممارسين في مجال الإعسار من ثمانية بلدان وعدة خبراء دوليين حللوا، مقارنة بنصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، أطر الإعسار المحلية في الولايات القضائية المشاركة وبعض قضايا الإعسار عبر الحدود البارزة التي نشأت في تلك الولايات القضائية أو عولجت فيها. وأتاح البرنامج فرصة متابعة الجلسات للمهنيين المهتمين من البلدان الأخرى الناطقة بالفرنسية والإيطالية والبرتغالية والإسبانية. وبحثت نتائج تلك المناقشات في عدد من اجتماعات المائدة المستديرة التي سُلط فيها الضوء على أفضل الممارسات والصعوبات في البلدان الثمانية المشاركة في البرنامج إلى جانب الخلاصات الرئيسية من القضايا العابرة للحدود التي خضعت للتحليل. وكان التقرير النهائي للبرنامج الذي عُرض على أمانة الأونسيترال بمثابة الأساس الذي استندت إليه أمانة الأونسيترال في إعداد التقرير الذي قدمته إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين حول الأنشطة التي جرت في إطار البرنامج وتأثيرها الفوري والمتوقع على الأنشطة غير التشريعية في مجال قانون الإعسار خلال الفترة المشمولة بالتقرير وما بعدها. وأعرب عن الأمل في أن يكون التقرير النهائي للبرنامج مصدرا قيما للمعلومات لترجع إليه أمانة الأونسيترال وتستخدمه في المستقبل في تصميم أنشطتها المعنية ببناء القدرات وأنشطتها الترويجية الأخرى في المنطقة ومناطق أخرى في مجال قانون الإعسار. وعُقد الأمل أيضا على أن تساعد الشبكة التي أنشئت من خلال البرنامج أمانة الأونسيترال على توسيع قاعدة بياناتها للقضايا المتعلقة بقانون الإعسار النموذجي.

14- وفي إطار متابعة هذا العرض، سلطت أمانة الأونسيترال الضوء على سمات البرنامج التي دفعت أمانة الأونسيترال إلى دعمه: (أ) مداه العابر للقارات؛ (ب) تعدد اللغات؛ (ج) التركيز على الحوار المستمر بشأن المسائل المتعلقة بالإعسار بين الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وبين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ (د) النهج العملي المنحى الذي يركز على تحقيق النتائج، والذي يهدف إلى زيادة المعرفة في جميع أنحاء العالم بالتطورات المهمة المتعلقة بالإعسار في أمريكا اللاتينية، التي تتعلق

بجملة أمور منها قانون الإعسار النموذجي وقوانين الأونسيترال النموذجية الأخرى المتعلقة بالإعسار والدليل. ولوحظ أن مشاركة أمانة الأونسيترال في البرنامج أدت بالفعل إلى إثراء نظام كلاوت بالسوابق القضائية المتعلقة بقانون الإعسار النموذجي من المنطقة⁽¹³⁾. وقد أظهرت هذه السوابق القضائية تزايد عدد قضايا إعسار مجموعات المنشآت، ومن ثم أهمية الترويج لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعة المنشآت في جميع أنحاء المنطقة. وأشارت المناقشات التي دارت طوال مدة البرنامج أيضا إلى اهتمام المنطقة المتزايد بوضع نظام مبسط لإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة وإلى أهمية نص إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة في هذا السياق. وكان من بين سبل الترويج لهذا النص أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي ستشمل في عام 2022 جوانب إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة. ولوحظ أن بعض سمات البرنامج يمكن تكرارها في برامج أخرى تدعمها الأونسيترال.

15- وتناول العرض التوضيحي الأخير في الجلسة الأولى، الذي قدمه البروفيسور ترنك من جامعة كيل، مشروعا تقوده أوساط أكاديمية بدعم من أمانة الأونسيترال بعنوان "قانون الاتحاد الأوروبي للإعسار الدولي والبلدان الثالثة - ما هي سبيل (سبل) المضي قدما؟". وعلمت اللجنة أن المشروع أطلق في عام 2022 بمشاركة باحثين وقضاة وممارسين في مجال الإعسار من مختلف البلدان والولايات القضائية. وأوضح أن المشروع يهدف إلى تعزيز التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مسائل الإعسار، ومن ثم فهو يتناول الترابط بين قانون الإعسار النموذجي ولائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الإعسار من منظور القانون المنشود. ولوحظ أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تختار إما قانون الإعسار النموذجي أو لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الإعسار في إطار تعاونها مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن هناك أيضا أمثلة على الافتقار إلى نهج وتعاون منظمين في هذا الصدد. وبما أن هذا النهج المتنوع يكاد لا يستجيب لمطالب إعادة الهيكلة عبر الحدود، فقد أبرزت الحاجة إلى عقد حوار مكثف مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدور الذي تؤديه الأونسيترال في تنظيم هذا الحوار.

جيم - الجلسة الثانية - المواءمة بين الاحتياجات والدعم المتاح

16- خلال الجلسة الثانية، عرضت رئيسة المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أنشطة المركز في مجال قانون الإعسار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأعقب ذلك عروض توضيحية قدمها قضاة تعاونت معهم أمانة الأونسيترال تعاونًا وثيقًا في أنشطة بناء القدرات القضائية طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

17- وأشارت رئيسة المركز إلى أن صكوك الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، بما في ذلك قانون الإعسار النموذجي ونص إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، كانت من المواضيع البارزة في مجال المساعدة في المنطقة، لا سيما في أعقاب الجائحة. وقد واثم المركز بين الاحتياجات والدعم المتاح من خلال: (أ) بناء شراكات مع الجهات الفاعلة النشطة في مجال إصلاح قوانين الإعسار في المنطقة (على سبيل المثال، مجموعة البنك الدولي، مصرف التنمية الآسيوي، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية، المعهد الآسيوي لقانون الأعمال)؛ (ب) تضمين البرامج ديناميات التكامل دون الإقليمي والاستفادة من وجود مراكز رئيسية لإعادة الهيكلة والإعسار في المنطقة؛ (ج) العمل مباشرة مع الولايات القضائية لتلبية الاحتياجات والطلبات الفردية (على سبيل المثال، في تايلند ومنغوليا والهند). ومن الأمثلة على الأنشطة التي نفذها المركز من خلال شراكات مع منظمات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلقة دراسية حول صكوك

(13) نتيجة لمساهمات قادة وخبراء مجموعة الثمانية من المنطقة، سينشر عدد كلاوت والخلاصات الأصلية للسوابق القضائية المتعلقة بقانون الإعسار النموذجي باللغة الإسبانية لأول مرة.

الأونسيترال المتعلقة بقانون الإعسار لقيت نام في نيسان/أبريل 2022، ومؤتمر القمة القضائي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأونسيترال الذي نُظم بالاشتراك مع وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وبدعم من مصرف التنمية الآسيوي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽¹⁴⁾، ومنتدى إنشيو للقانون والأعمال التجارية مع وزارة العدل الكورية، والذي ركزت إحدى حلقاته النقاشية المعنونة "إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة: نظام مبسط" على توصيات الأونسيترال التشريعية بشأن إعسار المنشآت الصغيرة والصغيرة⁽¹⁵⁾.

18- وتناولت القاضية ناستاسي التحديات التي تواجه النشاط القضائي والتعاون عبر الحدود. وعلى وجه الخصوص، قيل إنه نظرا للاختلافات السياسية والقانونية بين النظم الوطنية، يصعب تحقيق المواءمة والتوحيد الكاملين لقوانين الإعسار، مما يعظم من أهمية عمل الجهاز القضائي. وبغية ضمان فعالية الجهاز القضائي وحسن إلمامه بمسائل الإعسار عبر الحدود، ينبغي أن يعتمد النظام القضائي مفاهيم من قبيل تخصص القضاة، وسرعة إصدار الأحكام وعدالتها، والقدرة على التنبؤ في تطبيق القانون الموضوعي والإجرائي، والتعاون القضائي الفعال عبر الحدود. ومن الأمثلة على هذا التعاون "المبادرة المشتركة بين الأونسيترال ومجموعة البنك الدولي لبناء القدرات القضائية بشأن أفضل الممارسات الدولية في مجال قانون الإعسار" (عبر الإنترنت، 27-28 تشرين الأول/أكتوبر 2021)⁽¹⁶⁾، التي هدفت إلى توفير منصة للقضاة، ولا سيما من البلدان النامية، لتبادل وجهات النظر والخبرات في التعامل مع قضايا الإعسار المحلية والتعرف في هذا الصدد بمعيار الإعسار وحقوق الدائنين. وخلال الفعالية، تمكن أعضاء السطات القضائية من الولايات القضائية التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني وتلك التي تطبق القانون المدني من جميع أنحاء العالم من تبادل خبراتهم وإقامة حوار مباشر مثمر كأساس للتعاون في المستقبل. ورأت المتكلمة أن هذا البرنامج التدريبي عبر الإنترنت يسمح بتطوير شبكة من القضاة المتخصصين في الإعسار من خلال الاتصال القضائي المباشر. وإضافة إلى ذلك، سُلط الضوء على أهمية منشورين من منشورات الأونسيترال، وهما النبذة عن السوابق القضائية والمنظور القضائي، من أجل ترويج الاجتهادات القضائية الوطنية وتعزيز الاتساق في تطبيق قانون الإعسار النموذجي وتقديم المساعدة للقضاة في تقييم قضايا الإعسار المعقدة. وذكر أن الأجهزة القضائية يمكنها الاعتماد على نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار كمصادر موثوقة لأفضل الممارسات عند تفسير القانون أو إصلاحه. ورئي أن ترجمة نصوص الأونسيترال إلى اللغات المحلية يمكن أن يسهل وصول الأشخاص المهتمين إلى تلك النصوص ويجعلها في المتناول، الأمر الذي من شأنه أن يعزز المواءمة الدولية لقانون الإعسار.

19- واختتمت الجلسة بعرض توضيحي قدمه القاضي نوريس الذي سلط الضوء على أهمية القدرة على التنبؤ بالنتيجة التي تتطلب تفسيراً وتنفيذاً موحدتين للقانون ذي الصلة. وبالإشارة إلى الحاجة إلى وجود منظومة متكاملة، وليس مجرد قانون، جرى توضيح أربع طرائق تسعى من خلالها الأونسيترال إلى إنشاء هذه المنظومة المتكاملة. أولاً، يُعد بناء القدرات بهدف تمكين القضاة من فهم القانون ذي الصلة والهيكل الكامل الذي من المفترض العمل في إطاره أمراً حيوياً نظراً لأن قانون الإعسار النموذجي، على سبيل المثال، كان غالباً ما يُطرح في سياق التحديث الشامل للقانون الداخلي للإعسار. وكانت الطريقة الثانية لإنشاء المنظومة المتكاملة هي من خلال إتاحة وصول القضاة العاملين إلى المعارف المتراكمة، سواء فيما يتعلق بتفسير قانون الإعسار النموذجي أو فيما يتعلق

(14) فعالية رئيسية تُعقد كل سنتين وتتيح فرصة بناء القدرات فيما يتعلق بصكوك الأونسيترال المتعلقة بالإعسار وغيرها من الصكوك للقضاة والمسؤولين والممارسين والأكاديميين. وكانت نسخة العام الماضي مثيرة للاهتمام بشكل خاص حيث ناقشت آلية التعاون الجديدة بشأن إعسار الشركات وإعادة هيكلة الديون التي وضعتها وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومحكمة الشعب العليا في الصين والتي تسمح للمصنفين من هونغ كونغ بتقديم طلب إلى محاكم البر الرئيسي للاعتراف بإجراءات الإعسار في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والعكس بالعكس.

(15) <https://uncitral.un.org/ar/content/توصيات-الأونسيترال-التشريعية-بشأن-إعسار-المنشآت-الصغيرة-والصغيرة>.

(16) <https://uncitral.un.org/en/events/uncitral-world-bank-group-judicial-capacity-building-initiative-international-best-practices>.

بممارساته وإجراءاته الداعمة. وفي هذا السياق، أشير إلى مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)⁽¹⁷⁾ والنبذة عن السوابق القضائية والمنظور القضائي، وقد أتيحت جميعها بلغات الأمم المتحدة الست. وتمثلت الطريقة الثالثة لإنشاء المنظومة المتكاملة في تبادل الخبرات وجها لوجه. وفي هذا السياق، أشير إلى المائدة المستديرة القضائية لعام 2022 التي عُقدت بين رابطة إنسول الدولية والأونسيترال ومجموعة البنك الدولي في لندن وأُتاحت للقضاة المشاركين من الولايات القضائية التي تطبق القانون الأنغلوسكسوني وتلك التي تطبق القانون المدني إجراء تحليل متعمق في مسائل معقدة منها إعادة الهيكلة، وإعسار مجموعة المنشآت، والاعتراف في إطار القانون الدولي الخاص في الدول غير المشتربة لقانون الإعسار النموذجي، ومعاملة الموجودات المشفرة في إجراءات الإعسار. بينما كانت الطريقة الرابعة لإنشاء المنظومة المتكاملة المطلوبة لتنفيذ القانون هي النظر في بعض المسائل المحددة في وقت واحد. وفي هذا السياق، أشير إلى الفعالية الخاصة بالأجهزة القضائية التي نظمتها الأونسيترال ومجموعة البنك الدولي والمشار إليها في الكلمة السابقة، والتي ركزت على إجراءات الإبطال وضمت أكثر من 200 قاضي يمثلون العديد من التقاليد القانونية (الأنغلوسكسونية والمدنية والإسلامية وغيرها من النظم القانونية)، والتي اعتُبرت ذات قيمة خاصة.

دال - الجلسة الثالثة - ما هي الدروس المستفادة من نشاط تبادل الخبرات هذا؟

20- خلال الجلسة الثالثة، لخصت رئيسة قسم المساعدة التقنية في أمانة الأونسيترال الدروس المستفادة من الأنشطة غير التشريعية التي نُفذت في مجال قانون الإعسار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما قيمة استخدام مصادر مختلفة للمعلومات وبناء شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تصميم الأنشطة غير التشريعية المحددة الهدف وتنفيذها. وشُدِّد على أهمية إقامة صلة بين مجالات العمل المترابطة بين أمانة الأونسيترال وشركائها لتزويد الدول بدعم متسق من أجل ضمان استدامة النتائج وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. ولنفس الأسباب، اعتُبر التعلم من التجربة وتكرار أفضل الممارسات عبر الأنشطة غير التشريعية مهما. وكما أوضحت بعض الأمثلة، يمكن تحقيق الكفاءة في تنفيذ إصلاح القانون بالاستناد إلى نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار من خلال البرامج الإقليمية ودون الإقليمية. وأخيراً، أشارت المتكلمة إلى أنه من المتوقع أن تتبع الأنشطة غير التشريعية المستقبلية نهج الأنشطة غير التشريعية التي نُفذت في السابق وأن تبني عليها، مع توسيع نطاقها أو تنويعه حسب الضرورة.

21- وركزت السيدة سامالي كيينغي، المستشارة العامة في مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، على حالة إصلاح إجراءات الإعسار في أفريقيا، وقارنت تجربة منطقة منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا التي تضم العديد من الدول المشتربة لقانون الإعسار النموذجي وجماعة شرق أفريقيا التي لم يكن موضوع قانون الإعسار من بين المواضيع المطروحة للتنسيق فيها. وأوضح المثال الثاني أن زيادة التكامل الاقتصادي لم تترجم تلقائياً إلى نهج منسق تجاه الإعسار عبر الحدود وإنشاء أنظمة إعسار وطنية أفضل. وقيل إنه يلزم، لتحقيق تلك الأهداف المنشودة، بذل المزيد من الجهد على مستوى القارة لمعالجة الوصمة المحيطة بالإعسار وعرض حالات ناجحة لعمليات إعادة تنظيم ساعدت على إطلاق العنان للقيمة في الشركات المحلية بصرف النظر عن حجمها أو مستوى الدعم الحكومي المقدم لها. ورئي أن اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية يتيح فرصة في الوقت المناسب للقيام بذلك، إذ من شأن زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية أن تؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي وزيادة النشاط عبر الحدود. وقيل إن إصلاح قوانين وأنظمة الإعسار عادة ما يولد من رحم الأزمات المالية أو تكامل السوق، فاجتماع زيادة ترابط الأسواق والاضطرابات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تربة خصبة لعدم الاستقرار المالي على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ورئي أن إنشاء إطار يوفر

(17) نظام الإبلاغ الخاص بمجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال: https://uncitral.un.org/ar/case_law.

عمليات إعسار عبر الحدود أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وسيلة للتخفيف من حدة هذا الخطر. وسُلم بأن وجود نهج منسق للإعسار عبر الحدود وإعادة تنظيم المنشآت التجارية سيعزز بقوة من نجاح تنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومع التأكيد على أن إصلاح إجراءات الإعسار مسألة معقدة، أقر بالمساهمة الكبيرة التي قدمها قانون الإعسار النموذجي في إصلاح قوانين الإعسار في جميع أنحاء العالم.

22- وبالبناء على العروض التوضيحية السابقة، أشار العرض التوضيحي الأخير، الذي قدمه موظف الشؤون القانونية الرئيسي، رئيس الفرع التشريعي في أمانة الأونسيترال، إلى أن التجربة مع الأنشطة غير التشريعية في مجال قانون الإعسار التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد أثبتت من جديد الصلة الوثيقة بين أنشطة الأونسيترال التشريعية وغير التشريعية. أولاً، كانت نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار، سواء أكانت مواد تشريعية أم توجيهية، الأساس الذي استندت إليه أنشطة الأونسيترال غير التشريعية وشركاؤها في مجال قانون الإعسار. وثانياً، ساعد إشراك جميع المعنيين منذ مرحلة مبكرة من عمليات الأونسيترال التشريعية على بناء المعرفة بنصوص الأونسيترال، مما جعل تنفيذ الأنشطة غير التشريعية فيما يتعلق بتلك النصوص أكثر فعالية وكفاءة. وثالثاً، أدت الأنشطة غير التشريعية دوراً حاسماً في نشر نصوص الأونسيترال وتعزيز فهمها واعتمادها واستخدامها وتوحيد تفسيرها وتطبيقها وتنفيذها. ورابعاً، كانت الأنشطة غير التشريعية بدورها مصدراً للمعلومات للبرنامج التشريعي المستقبلي للأونسيترال⁽¹⁸⁾. وينطبق جميع ما سبق بغض النظر عن الشكل الذي اتخذته الأنشطة غير التشريعية، سواء كانت تلك الأنشطة في شكل صياغة منهجيات التقييم، أو تنفيذ التقييمات لتحديد الاحتياجات والثغرات على صعيد إصلاح القوانين، أو تخطيط أنشطة المساعدة التقنية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وأعرب عن التقدير للمندوبين السابقين والحاليين لإسبانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والمكسيك لدى الفريق العامل الخامس والمراقبين في ذلك الفريق العامل من المنظمات المدعوة التي استجابت لدعوة أمانة الأونسيترال للانضمام إلى برنامج مجموعة الثمانية والمساهمة في الجلسات بلغاتهم الأصلية عن طريق نقل منظور الأونسيترال بشأن المسائل التي جرت مناقشتها، سواء في سياق الإعسار المحلي أو الإعسار عبر الحدود. كما أعرب أيضاً عن التقدير للمندوبين والمراقبين في الفريق العامل الخامس الذين ساهموا بخلاصات السوابق القضائية المتعلقة بقانون الإعسار النموذجي في نظام كلاوت. ودُعيت جميع الدول التي اشترعت قانون الإعسار النموذجي إلى تسمية مراسلين وطنيين يرصدون بنشاط السوابق القضائية ويعدون الخلاصات لنظام كلاوت. وأقر بأنه لولا المساهمات المقدمة من المراسلين الوطنيين لكان من الصعب ضمان تنويع السوابق القضائية، التي لوحظت الحاجة إليها في إطار الفريق العامل عندما وافق على تحديثات المنظور القضائي (انظر الوثيقة A/CN.9/1094، الفقرة 15).

هاء - الخلاصة

23- أشارت اللجنة إلى أن ملخص حلقة النقاش سيحال إلى الفريق العامل الخامس. ولاحظت أيضاً أنه من المقرر تنظيم فعالية لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار قانون الإعسار النموذجي في اليوم الأخير من الدورة الحادية والستين للفريق العامل، مما سيتيح للخبراء فرصة الإسهاب في مناقشة بعض القضايا التي جرى التطرق إليها خلال حلقة النقاش، ولا سيما تكامل نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار والحاجة إلى زيادة الوعي حول تفاعل هذه النصوص في أوساط القضاة والممارسين في مجال الإعسار.

(18) على سبيل المثال، أدت الندوات القضائية إلى عمل الأونسيترال حول الدليل العملي بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود وإلى إعداد المنظور القضائي.